بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

بلاغ رسمي رقم(١٦)لسنة ٢٠٢٣

لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٤

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ ومناقشته والسير باجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور، بالتزامن مع انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء السياسات الهادفة الى تمكين الاقتصاد الوطني من تجاوز التحدّيات الاقتصادية والمالية وتداعيات الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي والمرتبطة بشكل أساسي بالضغوط التضخمية، وانسجاماً مع الاجراءات الحكومية في مواجهة هذه الظروف والحد من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، والاستمرار في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية في برنامجها للاصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني واستدامة المالية العامة والدين العام وتعزيز كفاءة وفعالية الادارة المالية الحكومية.

وبالتزامن مع الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز استدامة الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد الوطني والتي شكلت انجازاً كبيراً على المستوى الاقليمي في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز مرونته.

وفي سياق التوجهات الهادفة لتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية الوطنية وتأكيد دورها المحوري في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام يساهم في خفض معدل البطالة وحماية المستوى المعيشي للمواطنين.

وللمضي قدماً في تحقيق اهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام، وتنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي والجمركي وتطوير منهجية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والتشاركية، وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير المخصصات المالية على نحو يراعي الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبما ينسجم مع الاولويات الوطنية والموارد المالية المتاحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات لعام ٢٠٢٤، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي:**

١. استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والنقدي وتحقيق مستهدفاته، والبدء بالاعداد لبرنامج وطني جديد للاصلاح الاقتصادي لتعزيز منعة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٢. متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة.

٣. الاستمرار في تنفيذ اجراءات مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية.

٤. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.

٥. مواصلة تنفيذ اجراءات تطوير اعداد الموازنة العامة بالتعاون مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٤ وفق الاجراءات المعتمدة لذلك.

٦. تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق الرأسمالي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي تنعكس إيجاباً على معدلات التشغيل، وذلك وفق آلية تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصيات وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية.

٧. تعزيز تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تاكيداً لدور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبما يساهم في تخفيف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

٨. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.

٩. تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

١٠. متابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ونفقاتها بما يمكن من توجيه الموارد المتاحة بصورة فاعلة لتحقيق الأهداف والأولويات الحكومية الوطنية.

١١. تسريع الإنجاز في تنفيذ الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (٢٠٢٢- ٢٠٢٥) والتأكيد على تكامل تنفيذ محاور هذه الخطة مع خطة الأمن الغذائي.

١٢. تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لجميع المواطنين، وتقديم الرعاية المتواصلة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الاولية، وتعزيز اطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وضمان مواءمة الرعاية الصحية مع المعايير الدولية، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتسريع عملية التحول الرقمي وتعزيزها في القطاع الصحي للوصول الى أفضل المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

١٣. تعزيز الحماية الاجتماعية وتطوير شبكة الامان الاجتماعي للوصول بمنافعها لكافة فئات المجتمع وخاصة الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.

١٤. تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي وتنمية الامكانات والفرص الواعدة لوضع الاردن في مقدمة الدول الجاذبة للسياحة العالمية وخاصة المتعلقة بالسياحة العلاجية والاستشفائية وسياحة المغامرات والمواقع الأثرية والتراثية والطبيعية، وتحفيز الإستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع السياحي، وتطوير

وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها والاستمرار في التسويق السياحي للمملكة وربط الأردن بشبكة واسعة رافدة للسياح، وتطوير التشريعات المرتبطة بقطاع السياحة.

١٥. تطوير التعليم وربط التعليم الأساسي مع التعليم العالي من حيث مواءمة العرض والطلب وسوق العمل، والعمل على تطوير التعليم المهني بما يتواءم مع احتياجات التشغيل، وتطوير المناهج الدراسية لمواكبة المستجدات التعليمية والتربوية الحديثة، وتطوير إجراءات تدريب المعلمين وتنفيذها واهدافها، وتطبيق مفاهيم استراتيجية التعلم المدمج على جميع الصفوف في نظام التعليم الأردني.

١٦. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة.

١٧. تعزيز سيادة القانون والسلطة القضائية وتطوير اجراءات النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة.

١٨. معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وتصويب المخالفات الواردة في تقرير الديوان واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار تلك المخالفات.

١٩. دعم برامج التشغيل والمشاريع والمبادرات المتعلقة بالحفاظ على الوظائف القائمة وخلق وظائف جديدة ومتابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة وتطوير مهارات الشباب الأردني المهنية والتقنية وحثهم على الانخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

٢٠. الاستمرار بتنفيذ الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، وتعزيز كفاءة الطاقة الوطنية وتطوير مصادرها وتنويعها وزيادة حصة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الوطني.

٢١. استكمال تنفيذ المشاريع والمبادرات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٥) انسجاماً مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز مواكبة التطور في مجالات التحول الرقمي وتعزيزه على الصعيد الوطني.

٢٢. تطوير منظومة النقل العام المستدام في المملكة وزيادة كفاءة وسائل النقل العام وتعزيز الرقابة عليها لضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين في هذا القطاع.

٢٣. العمل على تطوير الخدمات اللوجستية ومرافق البنية التحتية في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية.

٢٤. مواصلة الاصلاحات في قطاع المياه وتعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، والمحافظة على مصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل، ومواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

٢٥. مواصلة الاصلاحات في قطاع الكهرباء ودعم عملية تحصيل الايرادات المستحقة لصالح شركة الكهرباء الوطنية وضبط الفاقد من الكهرباء للحد من خسائر الشركة وتعزيز استدامتها المالية، والبحث عن أسواق خارجية لتصدير الكهرباء وخاصةً

إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة.

٢٦. تسهيل وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

٢٧. تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد استندت موازنة عام ٢٠٢٤ إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية:

١. التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢,٧%) لعام ٢٠٢٤ وبنسبة (٣,٠%) لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على التوالي. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (٥,٣%) لعام ٢٠٢٤ وبنسبة (٥,٦%) لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على التوالي.

٢. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (٢,٦%) في عام ٢٠٢٤ ونحو (٢,٥%) في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على التوالي.

٣. تراجع الصادرات بنسبة (٤,٠%) لعام ٢٠٢٤ ويتوقع ان تشهد نمواً بنحو (٤,١%) في عام ٢٠٢٥ و(٥,٦%) في عام ٢٠٢٦.

٤. تراجع المستوردات بنسبة (٣,٩%) لعام ٢٠٢٤ مقابل ارتفاعها بنحو (١,٨%) في عام ٢٠٢٥ و(٤,٥%) في عام ٢٠٢٦.

٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٤ نحو (٥,٤%-) لتنخفض الى (٤%-) في عام ٢٠٢٥ وإلى (٢,٩%-) في عام ٢٠٢٦.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.

٢. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

٣. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

٤. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحّة.

٥. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

٦. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

٧. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.

٨. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

٩. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

١٠. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات الا في الحالات المبررة فقط.

١١. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة.

١٢. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

١٣. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

١٤. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

١٥. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

١٦. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات الدولية.

١٧. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الاعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استجابة لتنفيذ متطلبات المنحة النقدية الامريكية.

١٨. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

١٩. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

٢٠. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.

٢١. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.

٢٢. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحّة والتعليم والنقل والمياه والطاقة.

٢٣. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.

٢٤. رصد المخصصات اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي وشراء أنظمة التشغيل والبرمجيات وتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.

٢٥. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية وتحسين استجابة الموازنة لاحتياجات النوع الاجتماعي.

٢٦. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠٢٣/١١/١٢ مع تضمين مشاريع موازناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، اضافة الى البيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك

المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٦، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيه المرأة والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج والمخرجات التي تقدمها لتحقيق الأولويات الوطنية، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافةً إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج. وتحديد الأولويات المتعلقة بالتغير المناخي والنوع الاجتماعي والأولويات الأخرى والاجراءات المتخذة لتحقيق تلك الأولويات والنتائج المتوقعة لها والبرامج المرتبطة بها.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

ولتحقيق اهداف السياسة المالية وضبط العجز المالي وضبط معدلات نمو الدين العام خلال السنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٦ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٤.

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الخصاونة